

وذوو القربى



بقلم: المحامية

د. هنادي عيسى الجودر

عقارب)، ومن المؤكد أن الأمثال الشعبية قد تفتقت عن مواقف معينة لأشخاص وتبنتها الذاكرة الجمعية، ذاكرة الشعب وتداولتها حتى أصبحت جزءاً من موروثها الشعبي وقرائنها الإنساني، ولكنها في المحصلة تبقى تجارب شخصية لأفراد، لذلك كثيراً ما نجد أحد الأمثال الشعبية ونجد نقيضه في الوقت ذاته، والحق بأن الموقف الإيجابي يكون قد

القرأ الأعزاء، حتى وإن تظاهرت بعكس ذلك، فإن شهر فبراير بالنسبة إلي هو شهر الحزن، فقد توفيت والدتي في الثامن من فبراير 2004، توفيت وهي في قمة عطائها وبالكاد خطت خطواتها الأولى نحو خمسينيات عمرها، توفيت صغيرة لذا كانت وفاتها صادمة لأنها من دون سابق إعداد وتهينة، لذا اعتقدنا

أنا وأخواتي - ولأسيما من كن في سن المراهقة والطفولة منا- لوهلة بأنها قد رحلت قبل أوانها لأننا من دون أقراننا بقينا من دون أم ولا نعلم ما الذي سيحدث بعد ذلك، لكننا حرصنا على التماسك والمضي وكأنها موجودة معنا، وكانت كذلك فعلاً فلم تغادر ذاكرتنا وذكرياتنا وأحاديثنا حتى اللحظة.

ومن المعلوم بأن الأم هي التي تجمع الأسرة، ودورها أشبه بر(شاهد المسباح) الذي يجمع خرزاته والذي إذ انفرط، تبعثرت جميعها، فهي التي تجمع الأبناء والأقرباء، ولا يمكن لأخر أن يمارس دورها بنفس الجودة وإن حرص.

ولا شك بأن أواصر القربى بشكل عام هي صلات وثيقة بحكم وحدة الدم وتزداد كلما ازاد قرب الرابطة ويحفظ موروثنا الشعبي قيمة وأهمية هذه الروابط في حكاياته الشعبية وأمثاله الشعبية كمقولة: (أنا وأخوي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب)، ومن المتعارف عليه بأن الإنسان إذا وقع في محنة أو أصيب مصاباً يؤلمه يصرخ بكلمة (أخ) مستنداً بأخيه.

لذا استنكر أحد الأمثال الشعبية الذي يأتي في سياق مخالف تماماً لفضيحة الأسرة ومقامها، وهو القائل إن (الأقارب



23501 مشاركة خلال خمس نسخ

جائزة الملك حمد لتمكين الشباب.. رؤية ملكية تعيد صياغة دور الشباب في التنمية العالمية



الأولى، في مؤشر واضح على تنامي الثقة الدولية بالجائزة. واستمر هذا الزخم في النسخة الثالثة التي سجلت 4064 مشاركة من 109 دول، قبل أن تشهد النسخة الرابعة توسعا نوعياً بوصول المشاركات إلى 7012 من 122 دولة. أما النسخة الخامسة، فقد كُرسَت المكانة العالمية للجائزة مع تسجيل نحو 8205 مشاركات من أكثر من 100 دولة، وهو ما يعكس تضاعف حجم التفاعل العالمي أكثر من اثنتي عشرة مرة مقارنة بالنسخة الأولى، وبرز التحول من مبادرة ناشئة إلى منصة دولية راسخة.

ولا تقتصر دلالات هذه الأرقام على النمو الكمي فحسب، بل تمتد إلى عمق الأثر التنموي، إذ استقطبت الجائزة 23501 مشاركة خلال خمس نسخ، بما يعكس اتساع نطاقها الدولي وتزايد الثقة بها كمنصة عالمية لتمكين الشباب. وقد أسهمت عبر نسخها الماضية في تكريم 23 فائزاً تنوعوا بين شباب مبتكرين ومؤسسات داعمة، مقدمة نماذج عملية لبناء القدرات وتعزيز القيادة

والتنوع جوائز الملك حمد لتمكين الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على فئتين رئيسيتين تعكسان تكامل الأدوار في مسار التنمية. إذ تكرم فئة الشباب المبادرات والجهود التي يقودها الشباب وتسهم مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فيما تعنى فئة داعمي الشباب بالاعتراف بالمؤسسات والجهات التي تهيئ البيئة الممكنة لمشاركة الشباب وتعزيز قدرتهم على العمل والتأثير، بما يدعم تنفيذ أجندة 2030 على أسس مستدامة.

وعلى امتداد خمس نسخ متتالية، عكست الجائزة نمواً تصاعدياً لافتاً في حجم المشاركة واتساعها الجغرافي، بما يعكس الأثر التراكمي والاستمرارية المؤسسية. ففي النسخة الأولى، استقطبت الجائزة 663 مشاركة من 87 دولة، وهو رقم مثل نقطة الانطلاق لمنصة عالمية واعدة. ومع النسخة الثانية، قفز عدد المشاركات إلى 3557 مشاركة من 125 دولة، بما يعادل أكثر من خمسة أضعاف النسخة

وتعكس صورة مملكة البحرين الداعمة للشباب وصانعة الفرص أمامهم، بما يعزز حضور المملكة في المحافل الأممية والشبابية العالمية. وقد تأسست الجائزة رسمياً كمبادرة بحرينية عالمية رائدة في عام 2017، حين أطلقت لأول مرة من على منبر منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، في شراكة استراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتكون بذلك أول جائزة دولية من نوعها تعنى حصرياً بتمكين الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتربط بين الاعتراف بالإنجازات الشبابية ودعم البيانات المؤسسية الممكنة لمشاركتهم وتأثيرهم. ومنذ انطلاقتها، حملت الجائزة رؤية واضحة تقوم على انخراط شباب العالم في مجتمعاتهم بوصفهم عوامل تغيير، ورسالة تعترف بإسهاماتهم العملية في تحقيق أجندة 2030، مع التركيز على المبادرات القابلة للتوسع والتأثير المستدام.

في سياق الرؤية الاستراتيجية لمملكة البحرين التي تضع الشباب في قلب مسارات التنمية الشاملة، تبرز جائزة الملك حمد لتمكين الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بوصفها إحدى أبرز المبادرات العالمية التي كُرسَت لريادة المملكة في الاستثمار المنهجي في طاقات الشباب، وترجمت إيمان القيادة بقدرتهم على إحداث تغيير إيجابي مستدام على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتنطلق الجائزة من الثقة الراسخة التي يوليها

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، بدور الشباب كقوة فاعلة في بناء عالم أكثر سلاماً وتسامحاً وازدهاراً واستدامة، وهي ثقة انعكست بوضوح في رعاية جلالة لهذه الجائزة التي ارتبطت عضواً بأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وجعلت من تمكين الشباب مساراً عملياً لتحقيق أهدافها السبعة عشر. وتأتي توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تأكيداً للنهج المؤسسي الذي تتبناه الحكومة في إدماج الشباب في السياسات العامة والتنمية، حيث تنسجم الجائزة مع أولويات برنامج الحكومة في بناء رأس المال البشري وتعزيز الابتكار والريادة، وتعظيم دور المملكة في استنهاض همم الشباب العالمي.

كما يضطلع سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، بدور محوري في متابعة مسارات الجائزة وتكريسها كمنصة دولية

رئيس لجنة «معا» يكرم عدداً من منتسبي البرنامج الحاصلين على الشهادات الاحترافية



استقبل الشيخ هشام بن عبدالرحمن آل خليفة وكيل وزارة الداخلية لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة رئيس لجنة مكافحة العنف والإدمان «معا» علي أحمد أميني مدير إدارة الوقاية من الجريمة، مدير برنامج «معا»، وعدداً من القائمين على البرنامج، وذلك بمناسبة حصولهم على شهادات احترافية معتمدة في مجالات تقنية وتخصصية متنوعة، ضمن جهود البرنامج الرامية إلى تطوير كفاءة كوادره والارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي. وخلال اللقاء أطلع على الشهادات الاحترافية التي حصل عليها منتسبو البرنامج، مؤكداً أنها تمثل قيمة مضافة في تعزيز القدرات المهنية والتخصصية ودعم منظومة العمل بما ينسجم

مع التوجهات الاستراتيجية لبرنامج «معا» في تنفيذ البرامج الوقائية والمجتمعية وفق أفضل الممارسات الدولية. كما شدد على أن تنمية الموارد البشرية وتمكين الكفاءات من خلال التأهيل

يعزز فاعلية المبادرات ويخدم أهداف البرنامج ورسالة عمله المجتمعية. وفي ختام اللقاء قام الشيخ هشام بن عبدالرحمن آل خليفة بتكريم الحاصلين على الشهادات الاحترافية،

تقديرًا لالتزامهم بتطوير قدراتهم المهنية، وتشجيعاً لهم على مواصلة مسيرة التعلم والارتقاء بالأداء. بما يساهم في تعزيز دور البرنامج وتحقيق أهدافه على المستويين المؤسسي والمجتمعي.



وزير الخارجية يحضر فعالية مركز الخليج للأبحاث على هامش مؤتمر ميونخ للأمن

صقر مؤسس ورئيس مركز الخليج للأبحاث، وتناول النقاش المنظورات الخليجية تجاه الأمن الإقليمي، والنهج المتنامي لدول الخليج في إدارة الأزمات وممارسة الدبلوماسية. كما بحث المشاركون الدوافع والحوافز والقيود البنيوية التي تحكم جهود الوساطة الخليجية، مؤكداً السمات المميزة للدبلوماسية الخليجية في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها موقع المنطقة داخل النظام الدولي.

حضر الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، في ميونخ أمس، الفعالية الجانبية التي نظمها مركز الخليج للأبحاث بالشراكة مع مجموعة الأزمات الدولية على هامش مؤتمر ميونخ للأمن، تحت عنوان «مسارات السلام.. تنامي دور دول الخليج في تسوية النزاعات»، وحضرها عدد من الوزراء وكبار المسؤولين والخبراء والمختصين في الشؤون الإقليمية والدولية. وقد أدار النقاش الدكتور عبدالعزيز بن

بحث أوجه العلاقات الأخوية بين البحرين وسوريا



التقى الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، في ميونخ، مع أسعد الشيباني وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية الشقيقة، وذلك على هامش مؤتمر ميونخ للأمن.

وتم خلال الاجتماع بحث أوجه العلاقات الأخوية التاريخية الوثيقة التي تربط بين البلدين والشعبين الشقيقين، ومناقشة الجهود التي تبذلها الحكومة السورية من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في البلاد، ودفع جهود التنمية والإعمار وعودة النازحين، وتبادل وجهات النظر بشأن الأوضاع الإقليمية الراهنة وتداعياتها على الأمن والاستقرار الإقليمي.